



# **تداعيات القرارات الأمريكية "بزيادة الرسوم الجمركية" والآثار المتوقعة لرفع أسعار المحروقات على الاقتصاد المصري**

**إبريل 2025م**

إعداد:  
الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية

أبريل

2025م

## مقدمة:

الفكرة وراء تحرير التجارة، كون ذلك يعمل على إزالة القيود والعوائق، وبالتالي (تحرير حركة رؤوس الأموال)، مما ينعكس إيجاباً في صورة تشجيع الإنتاج، وزيادة الاستثمار، وتشجيع العمالة، وخفض أسعار السلع لجميع الأطراف، وخصوصاً الدول النامية.

اتخذت الإدارة الأمريكية عدداً من القرارات المتعلقة (برفع التعريفات الجمركية لكافة السلع المستوردة على مستوى العالم) مما أدى إلى احتدام الصراع بالاقتصاد العالمي، وسوف يشمل الضرر كافة اقتصادات دول العالم بما فيها الدول النامية.

ويتلخص هذا الصراع عملياً حول (التعريفات الجمركية وغير الجمركية - سياسات سعر الصرف - التخفيض المتعمد للعملة - العقوبات الاقتصادية - حقوق الملكية الفكرية).

يأتي ذلك في ظل إرهابات قوية، بتحول هائل في منظومة الصناعة على مستوى العالم على المدى القريب، نتيجة التطور الهائل، لأدوات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتكنولوجيا الحيوية.

السؤال هنا.. هل يؤدي هذا الصراع الذي تقوده الولايات المتحدة، فيما يتعلق بفرض رسوم جمركية ضخمة على العالم، خصوصاً على "الصين"، إلى تأثير سلبي على الدول النامية، ومنها مصر تحديداً؟

حيث تبرر أمريكا دافعها لذلك، بسبب النفوذ الاقتصادي المتضخم للصين، المعتمد على التصدير إلى الأسواق المفتوحة، وخفضها المتعمد لعملة (اليوان) من أجل تنمية صادراتها، بحيث أصبحت الصين رقم واحد في الصادرات لأغلبية السلع ولأغلب دول العالم.

تعتبر أمريكا أن فرضها لتلك الرسوم، بكونها "سياسة حمائية" لاقتصادها القومي، وفي صورتها، أن ذلك سيعمل على معالجة العجز التجاري (من خلال تقليل الواردات)، وتشجيع المنتج المحلي؟

جاء رد الفعل، بشكل فوري، من الدول الأخرى خصوصا "الصين"، وهو المعاملة بالمثل، مما أدى إلى بداية اشتعال صراع اقتصادي عالمي (من خلال فرض القيود التجارية المتبادلة، وزيادة النزاعات الاقتصادية والتجارية بين الدول)، وبالتالي من المتوقع حدوث (تقويض للتبادل التجاري- حرب تجارية- تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي)، وسوف تؤدي تلك التعريفات المتبادلة إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، ومنها المواد الخام والسلع الوسيطة، بما يطل القطاعين الزراعي والصناعي، خصوصا مستلزمات الإنتاج والمواد الخام والطاقة، وأكثر المتأثرين سوف تكون الدول الضعيفة اقتصاديا والدول النامية.

الوضع العالمي حاليا "إذا استمر" سوف يؤدي إلى عدم استقرار عالمي، وآثاره سلبية جدا على (معدلات النمو – مستوى الأمن الغذائي)، وربما صراع سياسي قد يتطور إلى صراع عسكري.

من ناحية أخرى، تعد مشكلة الغلاء أحد أهم المشكلات التي يواجهها العالم، خصوصا الدول النامية، خلال العقد الثالث من القرن العشرين، حيث سجلت الأسعار اتجاها تصاعديا مستمرا، خصوصا بالسلع الغذائية الأساسية، فلم تنجو دولة في العالم من هذه الاضطرابات السعرية، والتي لم يشهد العالم مثيلا له منذ الحرب العالمية الثانية.

تظل معاناة الدول المتقدمة أقل كثيرا مقارنة بالدول النامية في استيعاب هذه الارتفاعات السعرية، بما يتوافر لديها من قدرات واحتياطات مالية هائلة لمجابهة مثل تلك المواقف، بينما نجد الدول النامية، تتضاعف معاناتها نتيجة الارتفاعات المتواصلة لأسعار الغذاء، بما جعل أغليبتها، يلجأ إلى المزيد من الاقتراض لتلبية احتياجات مواطنيها الأساسية، (وبالتالي المزيد من الأعباء التي تنعكس سلبا على مستويات المعيشة، مع المزيد من التبعية للغرب الغني، وربما يدفعها ذلك مستقبلا إلى بيع أصولها، وبأثمان بخسة.

يأتي ذلك في ظل ما تعاني منه بلدان العالم الفقير من تبديد كبير للموارد (المياه – الأرض – الطاقة – العمالة – رأس المال.. الخ)، وما يتسبب فيه الاحتباس الحراري الناتج عن انبعاثات الغازات وبالتالي التغيرات المناخية الحادة على مستوى العالم، من تأثيرات سلبية على البلدان النامية، والأقل نمواً في العالم، من جوع وأمراض، ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالهدر في الغذاء ("رُبع" كمية الطعام المهدر تكفي لإنقاذ جوعى العالم).

وبخصوص مصر، فإن قرار زيادة أسعار المحروقات "إبريل 2025" أدى إلى التسارع في صعود أسعار السلع كافة، وعلى رأسها السلع الغذائية، وكذلك السلع الأساسية من مواد خام وأسمدة وبنور ومستلزمات إنتاج وكافة احتياجات الإنتاج الزراعي.

## قرار زيادة أسعار البنزين بأنواعه والسولار والمازوت الصناعي والغاز لصانع الطوب والبوتاجاز 11 إبريل 2025م.

قرر السيد المهندس / وزير البترول والثروة المعدنية باعتماد قرار لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية، اعتباراً من الساعة السادسة صباح يوم الجمعة الموافق 11 إبريل 2025م. زيادة أسعار البنزين بأنواعه والسولار والمازوت الصناعي والغاز لمصانع الطوب والبوتاجاز لتكون الأسعار كالتالي:

- البنزين 95 بسعر 19 جنيه للتر بدلاً من 17 جنيه.
- البنزين 92 بسعر 17,25 جنيه للتر بدلاً من 15,25 جنيه.
- البنزين 80 بسعر 15,75 جنيه للتر بدلاً من 13,75 جنيه.
- السولار / الكيروسين بسعر 15,50 جنيه للتر بدلاً من 13,50 جنيه.
- المازوت المورد لباقي الصناعات سعر طن المازوت 10500 جنيه/طن بدلاً من 9500 جنيه/طن.
- أسطوانة البوتاجاز المنزلي 12.5 كجم 200 جنيه بدلاً من 150 جنيه.
- أسطوانة البوتاجاز التجاري 400 جنيه بدلاً من 300 جنيه.
- طن الغاز الصب 16000 جنيه بدلاً من 12000 جنيه.
- الغاز المورد لقمائن الطوب 210 جنيه للمليون وحدة حرارية بدلاً من 190 جنيه.
- تثبيت المازوت المورد للكهرباء والصناعات الغذائية وغاز تموين السيارات.

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة البترول والثروة المعدنية - [www.petroileum.gov.eg](http://www.petroileum.gov.eg)

وأشارت وزارة البترول والثروة المعدنية، أنه على الرغم من انخفاض سعر البترول خلال الفترة الأخيرة، إلا أن ذلك الانخفاض أدى إلى انخفاض طفيف بتكلفة لتر السولار تقدر بحوالي 40 قرشا فقط، وبالتالي استمرار وجود فجوة بين سعر البيع والتكلفة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار توقعات السوق للفترة القادمة في ظل عدم استقرار أسعار المنتجات البترولية نتيجة للتوترات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، إلى جانب تطورات تكاليف الإنتاج والنقل والاستيراد.

### ملاحظات بعد قرار زيادة المحروقات:

إن ارتفاع أسعار المحروقات ما بين 10%:15%، والسولار والمازوت على وجه الخصوص المستخدم في التصنيع والنقل والتوزيع، سوف يؤدي إلى زيادة أسعار العديد من السلع، حيث أن الزيادة في التكاليف ستنتقل حتمًا إلى المستهلك النهائي، كنتيجة مباشرة لزيادة تكاليف الإنتاج، ولاحظنا أيضا ارتفاعاً في أسعار طن غاز الصب وأسطوانات الغاز المنزلية والتجارية بحدود 33%، ولاحظنا أيضا ارتفاعاً في سعر الغاز المورد لقمائن الطوب بحدود 11%، ومن خلال متابعتنا للأسواق لاحظنا ما يلي:

### قطاع المواصلات العامة والنقل:

- لاحظنا زيادة في أسعار المواصلات العامة، والخاصة، والأجرة، والسيرفيس الداخلي، وبين المحافظات، حيث صدرت قرارات من السادة المحافظين على مستوى الجمهورية برفع أسعار المواصلات بحدود 12% إلى 15%.
- تأثرت أسعار سيارات النقل والنصف نقل بزيادة تتراوح ما بين 15% إلى 20%، علاوة على سيارات الأجرة.

### القطاع الصناعي:

- المتوقع أن ينعكس قرار زيادة سعر المازوت والسولار على العديد من المنتجات الصناعية، ومن المتوقع أن انعكاس تأثير هذا الارتفاع على المدى المتوسط والطويل، وذلك في مراحل الإنتاج القادمة خلال مدة شهر أو أكثر، سوف يؤدي إلى إحداث موجة من الارتفاعات السعرية متوقعة للمنتجات الصناعية بزيادة تتراوح من 5% إلى 10%.

### قطاع الصناعات الغذائية:

- من المتوقع أيضا انعكاس زيادة أسعار المحروقات خصوصا السولار في زيادة في أسعار (السلع الغذائية المصنعة) في الفترة القادمة نتيجة لزيادة أسعار النقل حيث تعتمد هذه الصناعات على عمليات النقل بين المحافظات، وبالتالي أي زيادة تطرأ على أسعار النقل، تؤثر بصورة مباشرة على سعر المنتج النهائي.

### قطاع الخضر والفاكهة:

- تأثرت أسعار الخضر والفاكهة بشكل فوري على الرغم من أن زيادة سعر السولار بنسبة 15% يجب ألا يرفع أسعار الخضر والفاكهة سوى بنسبة تتراوح بين 3% و 5%، من خلال تقسيم سعر لتر السولار على إجمالي تكلفة السلع المحملة على سيارات النقل، وبالتالي يجب ألا يتجاوز نصيب الكيلو الواحد من الزيادة بحدود 50 قرشاً من تكاليف نقل الخضر والفاكهة "سلعة الطماطم كمثال"، إلا أن الزيادات السعرية المشاهدة فاقت ذلك بمراحل، خصوصاً في ظل توقعات تراجع أسعارها بعد شهر رمضان المبارك.
- لذلك وعلى نحو الخصوص بخصوص "الخضر والفاكهة" أهمية تشديد الرقابة على التجار والمصدرين في هذه المرحلة، خصوصاً بأن البعض يرفع أسعار السلع بنسبة تتجاوز الزيادة في سعر المحروقات.

## توصيات لمواجهة الارتفاعات السعرية

### 1- "مقترح إنشاء جهاز مواجهة الارتفاعات السعرية":

عبارة عن جهاز متخصص لمواجهة الارتفاعات السعرية، يساعد في توجيه دفعة الاستيراد الفوري للسلع، بحيث يتم الاستيراد مباشرة من خلال الحكومة إما حصراً أو من خلال منح إعفاءات جمركية كاملة أو جزئية، ومؤقتة للقطاع الخاص، لإخماد جذوة النار المشتعلة بأسعار سلعة ما، وتقوم فلسفة هذا الجهاز على رصد الاتفاقات الاحتكارية بقدرته على التحكم في جانب العرض الذي يجيد المحتكرون فن التلاعب من خلاله، حيث يقوم الجهاز بمجرد شح المعروض (نتيجة تواطؤ ما) بالتوصية بفتح باب الاستيراد من المثلل المستورد، مما يقوض المحتكرين ويحول دون تكرار محاولتهم، ويوفر السلعة للمستهلك بسعر طبيعي.

### 2- إنشاء قناة تليفزيونية تحت مسمى "قناة توجيه المستهلك":

يعد المستهلك هو آخر حلقات المنظومة التجارية وهو أهم حلقاتها لأنه المتحكم في الدفعة، فالقدرة على توجيهه تساعد في إصلاح مختلف المراحل الأخرى، إن هذه القناة يجب أن تكون مميزة، تستطيع بداية اكتساب ثقة المستهلك من خلال الحرص التام على مصلحته وعرض الحقائق دون مواربة، وأن تولى اهتمامها الأول في الحرص على ميزانية الأسرة بتحقيق أقصى إشباع ممكن في ظل الدخل المحدود، ولديها القدرة على مخاطبة عقول وقلوب الجماهير " علم النفس الاجتماعي"، حيث يمكن الاستعانة ببعض المشهورين من كتاب أو فنانيين أو لاعبي كرة قدم ... الخ " وبالتالي يستطيعون قيادة الجمهور نحو استهلاك سلعة ما أو الامتناع عن سلعة أخرى .

### 3- ضرورة الإسراع نحو إنشاء البورصات السلعية المتخصصة:

لابد من إنشاء بورصات سلعية متخصصة على أحدث النظم " لأننا نعتقد أن إتباع آليات السوق أعظم من قدرة أي جهة على التأثير، كما هو متبع باقتصادات الدول المتقدمة وبعض الدول النامية أيضا.

#### 4- أهمية توسيع الدور الذي يلعبه جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

يعمل الجهاز ويقاس عطاؤه بحجم المشروعات التي تقام شهرا بعد آخر (قياس الإنجاز بحجم تحقيقه للهدف المنوط به فيما يسمى بـ " الإدارة بالأهداف" )، فالسر الحقيقي في تقدم الصين، هو الدعم الحكومي الهائل واللانهائي، الذي تقدمه للمشروعات جميعها، خصوصا الصغيرة منها، فالبنية الأساسية على أحدث الأنظمة العالمية تتحمل الحكومة الصينية تكلفتها كاملة، وإعفاءات جمركية هائلة، وتميز كامل للمناطق الخاصة، علاوة على عمالة رخيصة والتدريب المستمر.

#### 5- تشديد العقوبات على العمليات الاحتكارية:

تشديد العقوبات الجنائية على من يثبت احتكاره سواء كان فرد أو جماعة (صغيرة أو كبيرة) وعلى كافة المتواطئين، بعد ثبوت الاتفاق الاحتكاري سواء كان صريحا أو ضمنيا من المنتجين او التجار.

#### 6- تشجيع "نظام من الأرض إلى المائدة مباشرة بدون وسيط":

هذا النظام يكفل لتاجر التجزئة والجملة التعاقد المباشر مع المزرعة بدون وسيط، وحيث يتم عرض السلع بهامش ربح بسيط، وإلغاء المراحل المتعددة التي تمر بها السلعة، وهذا يعد سبباً رئيسياً لارتفاع (تجربة شركة ماكرو الألمانية) كمثال يمكن الاقتداء به

#### 7- تشجيع إقامة المجمعات التجارية المتكاملة:

التوسع في المجمعات التجارية، أحد الحلول المتاحة للقضاء على الاستغلال، حيث يجتمع تاجر الجملة بجوار تاجر التجزئة في مكان واحد، وتتوافر متاجر البيع الكبرى التي تباع بأسعار أقل، في ظل منافسة حقيقية ورقابية.

#### 8- تشجيع صناعات حفظ وتجفيف الخضراوات والفاكهة:

هذه الصناعات تساهم بفعالية في خفض أثر ارتفاع الأسعار في أوقات الأزمات وقلة المعروض، وخفض مستويات هدر الحاصلات الزراعية خاصة التي لا تتحمل طول مدة الشحن والنقل، علاوة على ما حققته من قيمة مضافة مرتفعة حال تصديرها.

#### 9- الدعوة نحو ترشيد الاستهلاك:

من المهم بمكان الدعوة إلى الترشيد بكل أنواعه من خلال الإعلام والمدارس واعلانات الشوارع، حيث يتصرف الأغلبية بإسراف مثل (إهدار المياه، - التعامل الرديء مع رغيف الخبز المدعم - الجشع مثل ذبح "البتلو الصغير"...الخ)، بينما لا يحدث مثل هذا بمكان آخر بالعالم، فانتظار عام واحد من التغذية الجيدة، ربما يؤدي إلى مضاعفة وزن الصغير 5 أضعاف بتكلفة أقل كثيرا، لكل كيلو إضافي.

#### 10- بخصوص البروتين الحيواني:

أ- أهمية التغلب على عشوائية التربية في الماشية والدواجن وبشكل أقل في الأسماك، لافتقارها للصناعات المتقدمة المعتمدة على التكنولوجيا، حيث يلاحظ أن 80% من أساليب التربية بدائية، ولا يتوافر سوى عدد قليل من المزارع النظامية، وتُربى الماشية مختلطة بالبشر في أماكن بلا أبواب أو أسوار، لذلك يجب إلزام المربي الصغير بتوفير الشروط اللازمة لمكان التربية وإتباع الأسس العلمية، ويجب على الدولة تشجيع

التجمعات الإنتاجية وإعطاء المزايا والدعم اللازم في إنشاء المزارع الجماعية، ووضع خطة زمنية للتنفيذ.

ب- فتح باب الاستيراد مع تخفيض الجمارك لأدنى حد ممكن وإعطاء التسهيلات الكاملة، فيما يتعلق باستيراد المواشي الحية، واللحوم المبردة.

ج- التنمية العلمية — (صناعة الأسماك والدواجن)، حيث تتوافر بهما عدد من المزايا النسبية، مقارنة بالماشية، التي لا تتوافر بها تلك المقومات في مصر، لأنها تعتمد على المرعى والعشب الأخضر وما يحتاجه ذلك من مياه غزيرة، مع توقع مستقبلاً أن تصبح نقطة الماء أعلى وأعز من نقطة البترول، كما أن صناعة الدواجن بها بنية أساسية جيدة وخبرة لا تعوض، وتقوم على التغليف بالذرة، وبخصوص الاستزراع السمكي فقد ثبت نجاحه الباهر وانخفاض معدلات إصابة الأسماك بشكل كبير مقارنة بغيرها، مع إقبال مطرد في استهلاك الأسماك لدى جموع الشعب المصري، مع العلم أن إنتاج كيلو واحد من اللحم الأبيض (دواجن- أسماك) يستهلك أقل كثيراً من إنتاج كيلو واحد من اللحم الأحمر، من كافة الجوانب (تغذية- مياه- مساحات- دواء...الخ).

د- إنشاء جهاز للتنبؤ بالأمراض الوبائية، (يتبع رئيس الوزراء مباشرة)، يقوم بأخذ عينات يومية عشوائية من مختلف أنحاء الجمهورية، موظفو هذا الجهاز مثلهم مثل فرق الاستطلاع بالجيش، تكون مهمتهم استطلاع المرض قبل حدوثه أو لحظة حدوثه.

هـ- تفعيل دور الإرشاد البيطري:

و- يأتي ذلك من خلال إعطاء الإمكانات والوسائل التي تساعد بفعالية في نشر الوعي بين المربين، ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظومة بالكامل، بحيث يمارس دوره بفعالية كحلقة وصل حقيقية بين الحكومة، ممثلة في وزارة الزراعة وبين المربي.

ز- الهندسة الوراثية وعلم الجينات:

ح- علم الجينات هو مستقبل الزراعة والإنتاج الحيواني، وإن من المتوقع والمأمول أنها سوف تحدث تقدماً هائلاً في عمليات الاستنبات الزراعي، وإمكانية توفير سلالات تستطيع تحمل العطش ومقاومة درجات الحرارة المرتفعة الأمر الذي أصبَح متاحاً ومطبّقاً، فيجب التوسع فيه، وهذا دور المراكز البحثية بالجامعات أو التابعة لوزارة الزراعة وعلى رأسها مركز البحوث الزراعية.

---

مع تحيات الغرفة التجارية بالشرقية  
الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية